الإضراب انتهى فعلياً في العاشر من الشهر الجاري، لكن تفاعلاته تحتاج حتى العام القادم بأكمله لتعود وتيرة العمل إلى طبيعتها في الجهاز القضائي، حسب ما قال أكثر من مسؤول في الجهاز.

انتهى إضراب موظفي الجهاز الإداري في القضاء والنيابة العامة، لكنه ترك أروقة المحاكم تكتظ بنحو ٤٩ ألف قضية مرفوعة لدى المحاكم تنتظر البت فيها، من بينها نحو ٦ آلاف قضية جنائية وجرائم تصنف بالخطيرة.

ولا يتعلق الاكتظاظ، فقط، بالقضايا التي يفوق حجمها قدرة القضاة بعددهم الحالي على النظر والحكم فيها، بل يتجاوز الأمر ذلك ليطال الموقوفين والمتهمين أنفسهم، حيث يحتشد نحو ٩ آلاف موقوف في مراكز الإصلاح والتأهيل بانتظار عرضهم على المحاكم للبت في قضاياهم.

آثار الإضراب بالغة

يقول عيسى أبو شرار، رئيس مجلس القضاء الأعلى، رئيس المحكمة العليا، "لقد ساهم شلل الجهاز القضائي في تعطل سير العدالة في الأراضي الفلسطينية، وزيادة نسبة الجريمة".

وأضاف "هناك ضرر بالغ أصاب القضاء ومصالح المواطنين التي تعطلت نحو خمسة أشهر ونصف، بما فيها العطلة القضائية واحتجاجات واعتصامات نفذها المحامون قبل العطلة بوقت قصير".

وأكد أن "الأثر السلبي لهذا التعطل ستعاني منه المحاكم طيلة العام المقبل، حيث ستعمل بوتيرة ضغط عالية، مع أنها تعمل تحت الضغط أصلاً قبل الإضراب الذي زاد الطين بلة".

وأضاف "قبل الإضراب، كان الجهاز القضائي يعاني من النقص في عدد القضاة، وفي الوقت الحالي إذا لم يتم تعيين نحو ١٠٠ قاض جديد سنواجه أزمة خانقة ربما من الصعب تجاوزها".

يذكر أن عدد القضاة في المحاكم يبلغ ١٤٠ قاضياً، بينما يبلغ عدد الموظفين الإداريين ٥٣٣ موظفاً، لا تزيد رواتبهم على ٢٫٥ مليون شيكل، ويمكن تغطية معظمها من إيرادات المحاكم.

ويعتقد أبو شرار أن "القاضي يحتاج على الأقل إلى شهرين ليعيد ترتيب أجندته بعد هذا التعطل الطويل".

نسف خطة الجهاز القضائي

ويرى رئيس محكمة العدل العليا، محمود حماد، أن "الخطة التي أعدها الجهاز القضائي كانت تقتضي بذل جهود مضاعفة من شهر أيلول وحتى كانون الأول، لتسيير أمور القضاء وما تراكم من قضايا، لكن الإضراب نسف الخطة بأكملها".

ويؤكد حماد الحاجة إلى "مضاعفة الجهود المضاعفة أصلاً حتى نعود مع نهاية العام القضائي في تموز من العام القادم على أمل أن نصل إلى وضع مقبول".

وهو يتوقع أن تحمل الأيام القادمة ضغطاً غير عادي على صعيد عمل القضاة، "إذ سيكون على القاضي النظر في ٢٠ إلى ٢٥ قضية في اليوم العادي بدل ١٠ قضايا في أيام ما قبل الإضراب".

ويخلص حماد إلى التأكيد على أنه "يجب مضاعفة الجهود الملقاة على الجهاز القضائي، وإلا سيذهب القضاء من وضع سيئ إلى أسوأ".

الوطن أغلى من الراتب

ويؤكد أحمد الخالدي، وزير العدل، أن "إضراب الموظفين الإداريين في الجهاز القضائي أضر إلى حد كبير بالجهاز القضائي، لدرجة أن المحاكم توقفت بشكل شبه تام في الأشهر الخمسة الماضية".

ويتابع "توقف إدارة العدالة، وتحديداً النيابة، جعل الناس يلجأون إلى الشارع ورجال الإصلاح، وهؤلاء عملوا على التهدئة وليس تطبيق القانون".

وحول مشروعية الإضراب، يؤكد أن "الرواتب كانت الغطاء الشكلي لتنفيذ الإضراب"، الذي يعتبره سياسياً، "والهدف منه إحراج الحكومة الفلسطينية وإرغامها على تقديم التنازلات".

وحسب الخالدي، "فإن هناك لوماً يلقى على الموظفين، على الرغم من أنه لا يلغي حقهم في الحصول على رواتبهم، لكن الراتب ليس كل شيء، والوطن أغلى من الراتب"، ويؤكد أنه "كان من الأجدى أن يتحملوا بهدف حماية المشروع الوطني".

ويعتبر أن "الضرر الذي ألحقه إضراب الموظفين في جهاز القضاء يتمثل بجانبين، الأول: مباشر أضر بمصلحة المواطن، ويمكن إصلاحه عبر تكثيف العمل على مدار أيام الأسبوع والنظر في قضايا أكثر، والجانب الثاني: وهو الأكثر سوءاً، ويتطلب فترة أطول لإصلاحه، ويتمثل بالآثار السلبية للإضراب على صورة إدارة العدالة، حيث سيبقى عالقاً في ذاكرة المواطن عجز إدارة العدالة عن تحقيق الفصل بين المنازعات وتحقيق الاستقرار المجتمعي".

التعليم: ماراثون التعويض الدراسي

تواجه منال صالح (١٦عاماً)، طالبة الصف العاشر في إحدى المدارس الحكومية بمدينة نابلس، العديد من الصعوبات منذ عادت إلى مدرستها بعد انتهاء إضراب المعلمين.

بعض المعلمات يرفضن إعادة شرح دروس كن قد شرحنها خلال فترة الإضراب، مكتفيات بإلقاء اللوم على الطالبات، ولسان حالهن يقول "لماذا لم تحضرن أيام الإضراب؟!".

وتقول منال: رفض والدي ذهابي إلى المدرسة أيام الإضراب، لأن بنات الجيران والحارة لم يذهبن بسبب الإضراب.

وتتابع: أعلم من صديقة لي كانت تذهب إلى المدرسة أيام الإضراب أن عدد بنات الصف لم يكن يتجاوز عشر طالبات!

وفي حين تتذمر منال من عدم شرح بعض المعلمات لما فات الطالبات من دروس، وزيادة عدد الحصص، والدوام يوم الخميس، تبدو مشكلة آية أكثر

عام دراسي تحت ضغط

(عدسة: فادي العاروري)

تعقيداً، حيث باتت تشعر أن المعلمات والمنهاج في سباق مع الزمن، وأنها كبش الفداء.

وتقول آية، طالبة التوجيهي، "من المعروف أن امتحان التوجيهي كابوس، لكن هذا العام الكابوس أصبح مضاعفاً، فالمعلمات والأهل أصبحوا يخوضون ماراثون لإنهاء المنهاج قبل حلول موعد الامتحان، ونحن الطلبة من يدفع الثمن".

وتضيف: الطلبة لم يكونوا أصحاب القرار في الإعلان عن بدء الإضراب أو إنهائه، لكننا اليوم ندفع الثمن، من خلال تكثيف الحصص المدرسية، حيث بات عدد الحصص سبع حصص، والاستراحة أصبحت بعد الحصة الرابعة وليست بعد الثالثة كالمعتاد، إضافة إلى دوام يوم الخميس، الذي من المفروض أن يكون يوم إجازة".

تذمر الطلبة لن يغير من واقع الأمر شيئاً، حيث تفيد جميع المعطيات أن وزارة التربية والتعليم العالي بدأت بالفعل سباقاً مع الزمن لتعويض ٢٠٪ من العام الدراسي الضائع بسبب الإضراب.

ولا يبدو أن التذمر يقتصر، فقط، على الطلبة الذين يعيشون حالة من الضغط الدراسي اليومي، حيث لا تقل معاناة المعلمين عنهم.

أحد المعلمين، الذي اكتفى بذكر اسمه الأول "شاكر"، قال: لماذا يظن الطالب أنه الوحيد الواقع تحت الضغط؟ ألا يعتقد أن المعلم حين يحضر ويدرس سبع حصص في اليوم يعاني أيضاً؟!

ويوافق أكثر من مسؤول في التربية والتعليم على أن حجم الضرر الذي تعرضت له العملية التعليمية كان جسيماً، حيث فقد الطلبة ٢٠٪ من العام الدراسي، خلال فترة الإضراب التي استمرت تسعة أسابيع، إلا أنهم يعلقون آمالاً كبيرة على قدرة القائمين على جهاز التربية والتعليم بالتعاون مع الطلبة على تجاوز الأزمة والعمل على استثمار كل ساعة متاحة فيما تبقى من العام الدراسي.

ويؤكد سميح عصيدة، مدير التربية والتعليم في محافظة نابلس، أن "من المستحيل تعويض الضرر الحاصل بنسبة ١٠٠٪، نظراً لعامل الزمن".

ويردف "هناك حاجة إلى تكاتف جهود جميع الأطراف، وتحديداً القائمين على العملية التعليمية في وزارة التربية والتعليم ومكاتب التربية، للتخفيف من أثر الضرر الحاصل".

ويعوّل عصيدة كثيراً على "دور وزارة التربية والتعليم في وضع البرامج والخطط لمعالجة الضرر، إضافة إلى وضع خطط شاملة بالتعاون ما بين الإدارات المدرسية والمعلمين والمشرفين التربويين لتعويض الخلل الذي أحدثه انقطاع التعليم طوال تلك الفترة".

اتحاد المعلمين: سنتغلب على الضرر

ويتفق عضو الاتحاد العام للمعلمين – الأمانة العامة، اللجنة المطلبية الموحدة، محمود إشتية، على أن حجم الضرر كبير جداً، منوهاً إلى "إمكانية التغلب عليه".

ويقول إشتية: نعم، هناك ضرر جسيم لحق بالعملية التعليمية للعام الدراسي الحالي، لكن يجب أن لا نغفل أن لدى الشعب الفلسطيني قدرة فائقة على التحدي، وقطاع التعليم مر بتجارب صعبة للغاية، ويسجل التاريخ أنه تم إنجاز أحد الأعوام الدراسية خلال مائة يوم فقط، وهذا بالطبع لا يعني أننا سننجز العام الدراسي الحالي بمدة مماثلة، لدينا متسع أكثر من الوقت وسنسعى إلى استثماره على أفضل وجه".

ويرى إشتية أن "هناك شقين في عملية التعويض، الأول كمي نستطيع تجاوزه بمزيد من الجهد، لأن ٢٠٪ من مدة العام الدراسي قد استنفدت جراء الإضراب، والآخر نوعي يتعلق بمدى قدرة الطالب على استيعاب المواد التعليمية، وهذا الشق الأصعب بالنسبة للمعلمين والطلبة على حد سواء".

وحسب عصيدة وإشتية، فإن المعادلة التي اتفق عليها جميع الأطراف تؤكد استفادة الطالب من ٨٠٪ من المادة التعليمية المطلوبة، ولتحقيق هذا الهدف يجب استثمار العطلة الشتوية ما بين الفصلين، والدوام يوم الخميس من كل أسبوع، واللجوء إلى اليوم الدراسي المطول.

ويعلق عصيدة قائلاً: إن اللجوء إلى اليوم الدراسي المطول لن يكون طوال ما تبقى من العام الدراسي، ولكن لفترة تكفي لمعالجة الضرر الذي أحدثه تعطل العملية التعليمية طوال الأسابيع التسعة".

ويتفق الجميع على أن طلبة الصف الأول الابتدائي والثانوية العامة (التوجيهي) هم الأكثر تضرراً نظراً لحساسية كل صف، فالصف الأول الابتدائي يعتبر تلاميذه حديثي العهد بالتعليم ولم يكتسبوا أية مهارات تعليمية تذكر، أما طلبة التوجيهي فالوقت بالنسبة لهم مثل سيف مسلط على رؤوسهم لإنهاء المنهاج قبل موعد الامتحان الرسمي.

معاملة خاصة للتوجيهي

وحول طلبة التوجيهي، يقول إشتية: يمكن التركيز على الوحدات وتقسيمها إلى نسب، وهذا أمر اعتدناه في الأعوام السابقة قبل الإضرابات، مؤكداً أن موضوع التقسيم سيحدده خبراء تربويون، إضافة إلى التعويض خلال ما تبقى من العام الدراسي.

وينوه إلى أن "غالبية طلبة التوجيهي حصلوا على قسط وافر من حصص التوجيهي من خلال المعاهد التربوية، وعلى الرغم من ذلك هناك إجماع بين الوزارة والمعلمين على أن طلبة التوجيهي سوف يحظون بمعاملة خاصة، والامتحان الرسمي سيعقد في وقته المحدد من كل عام، حتى يستطيع الطلبة الناجحون التسجيل في الجامعات المحلية والعربية والأجنبية في الموعد المحدد".

وتشير إحصائيات وزارة التربية إلى وجود (٥٨١٦٤) طالباً وطالبة في الصف الأول بالمدارس الحكومية في مختلف محافظات الضفة والقطاع، في حين يوجد (٥٤٧٢٧) طالب ثانوية عامة، أي حوالي (١١٢٠٠٠) طالب من المرحلتين.

ويعتقد عصيدة أن هناك جدوى من برنامج التعويض فيما يتعلق بالصف الأول الابتدائي، مؤكداً على "أهمية التركيز على مادتي اللغة العربية والرياضيات حتى يستطيع التلميذ تعلم القراءة والحساب، وهما المادتان اللتان تشكلان الأساس في ما تبقى من مواد دراسية ومراحل تعليمية".

ويقول: في مواد الصف الأول الابتدائي، يمكن الاجتهاد وترتيبها حسب الأهمية، وهناك ما هو قابل للتعديل أو الحذف، ويبقى المهم إعطاء الدفعات التعليمية اللازمة للطلبة.

من يتحمل مسؤولية وقف برنامج تطعيم الاطفال .

(عدسة: فادي العاروري)